الأمم المتحدة
A/RES/66/190

Distr.: General
14 February 2012

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون
البند ١٧ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/66/438/Add.4*)]

٦٦/١٩٠ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) انظر القرار ٦٥/١.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (11.II.A.1)، الفصل الثاني.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، المعقود في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الذي يعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر[٥]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علما باتفاق أكرا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة[٧] والذي يتضمن توصيات بعيدة المدى بشأن المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بشأن السلع الأساسية، بما في ذلك تقييم واستعراض تنفيذ المؤتمر لاتفاق أكرا، وإذ تتطلع إلى انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٨]،

وإذ تحيط علما كذلك بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية المعقود في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٩]

---

(٥) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٦) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٧) TD/442 و Corr.1، الفصل الثاني.

(٨) انظر القرار ٦٣/١.

(٩) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة AU/Min/Com/Dec1.Rev.1.

واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[(١٠)]،

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(١١)]،

وإذ تقر بأن كثيرا من البلدان النامية لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير ولإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتكوين المدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما بالتقرير الشامل للسياسة العامة المعنون ''تقلبات الأسعار في أسواق الأغذية والزراعة: ردود الفعل في السياسة العامة''[(١٢)] الصادر في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء نوبات تصاعد أسعار السلع الأساسية ثم هبوطها ولأن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة بشدة لتقلبات الأسعار، وإذ تدرك الحاجة إلى تحسين تنظيم وأداء وشفافية الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية كي يتسنى التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تدرك أثر عوامل مثل تغير المناخ على إنتاج السلع الأساسية الزراعية،

وإذ تدرك أيضا أن حالة عدم اليقين السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، بما في ذلك الطلب على السلع الأساسية وقدراتها على الإمداد وإيرادات السلع الأساسية والاستثمارات في الاقتصادات التي

---

(١٠) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

(١١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٢) نسقته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كتقرير مشترك قُدم إلى مجموعة العشرين.

تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين التجارة والأغذية والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والطاقة والتصنيع،

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة بالموضوع الهادفة إلى تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وتخفيف أثر التقلبات المفرطة في الأسعار،

وإذ تؤكد أهمية توفير معلومات دقيقة وشفافة وفي الوقت المناسب للمساعدة على معالجة التقلبات المفرطة في أسعار الأغذية، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وإذ تحث المنظمات الدولية المشاركة فيه والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على ضمان القيام في الوقت المناسب بالنشر العام لمعلومات عالية الجودة عن أسواق الأغذية،

١ - **تحيط علما** بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١٣]؛

٢ - **تؤكد** ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، وخصوصا بمساعدة المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين، على إدارة المخاطر؛

٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية للتصدي للعوامل التي تخلق عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أمورا من بينها التنويع، بما في ذلك إقامة حواجز جمركية وغير جمركية، والوصول المحدود إلى الخدمات المالية مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، وضعف الهياكل الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة ومدى توافر وسائل النقل والتخزين، ونقص المهارات في إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛

٤ - **تدعو**، في هذا الصدد، إلى الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية والخروج منها بنتائج موجهة نحو التنمية تضمن، في جملة أمور، زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛

---

(١٣) A/66/207.

٥ - **تدعو أيضا** إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصا بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق واسع، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر موجهة نحو السوق؛

٦ - **تسلم** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب؛

٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي العمل بشكل وثيق مع البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأساسية لتحديد سياسات وصكوك متصلة بالتجارة وكذلك سياسات استثمارية ومالية بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية في اقتصادات تلك البلدان؛

٨ - **تبرز** أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وزيادة تنويع وتجارة السلع الأساسية، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والاستثمار في البحث والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية ودعمهما؛

٩ - **تعرب عن قلقها** إزاء الحيازات الكبيرة للأراضي في البلدان النامية التي تقوم بها جهات من بينها شركات عبر وطنية والتي تعرض الجهود المبذولة من أجل التنمية للخطر، وتؤكد أهمية تعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة، وتحث لجنة الأمن الغذائي العالمي على وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازات الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بحوثه وتحليلاته بشأن هذه المسألة؛

١٠ - **تؤكد** الأهمية الخاصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية

للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١١ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات فيما يتعلق بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٢ - **تبرز** أهمية مساهمة قطاع السلع الأساسية في التنمية الريفية، وبخاصة في توفير فرص العمل والدخل في الريف، وفي الجهود المبذولة في تحقيق الأمن الغذائي؛

١٣ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير دولية ووضع استراتيجيات وطنية لتحسين أداء القطاع الزراعي، بما في ذلك أداء الأسواق والنظم التجارية، لضمان تحسين استجابة المنتجين، وبخاصة صغار المزارعين، فيما يتعلق بجانب العرض من أجل حفزهم على خوض المخاطر الملازمة للاستثمار في زيادة الإنتاج وتنويعه؛

١٤ - **تؤكد** أهمية معالجة التقلبات المفرطة في الأسعار، بوسائل من بينها استحداث أدوات لا تؤدي إلى اضطرابات في التجارة على الصعيد الدولي، وتحسين شفافية السوق الدولية؛

١٥ - **تشير** إلى الاتفاق على أن يبقي المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة في منظمة التجارة العالمية الآثار التي تلحقها نتائج جولة أوروغواي بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قيد الاستعراض المنتظم، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[١٤]؛

١٦ - **تشجع** البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي ترى أنها في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات نحو بلوغ الهدف المتمثل في تنفيذ عملية وصول منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تفرض عليها رسوم جمركية

---

(١٤) انظر الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT/1994-7).

أو تقرر لها حصص، على أن تفعل ذلك، بما يتفق مع إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥[١٥]؛

١٧ - **تهيب** بالمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية مساعدة البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار التقلبات المفرطة في الأسعار؛

١٨ - **تعيد تأكيد** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

١٩ - **تدرك** أهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعما للتنمية؛

٢٠ - **تدرك أيضا** المساهمات المهمة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بمواصلة تعزيز التنسيق فيما بينها ودراسة سبل تحقيق المزيد من الاستقرار في سوق السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، مما يعزز التنويع والقيمة المضافة ويحسن القدرة التنافسية للسلع الأساسية ويعزز سلسلة الأسواق ويحسن هياكل الأسواق ويوسع قاعدة الصادرات ويضمن المشاركة الفعالة من جانب جميع الجهات المعنية؛

٢١ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

٢٢ - **تشدد** على الحاجة الملحة إلى توفير التمويل التجاري للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه، في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع مراعاة القدرة على تحمل الدين؛

---

(١٥) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاح على: Http://docsonline.wto.org.

٢٣ - **تؤكد** أهمية استمرار النظر بصورة موضوعية في البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا يعرض تقييما مستكملا للاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالسلع الأساسية، وطرق تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الدولية للسلع الأساسية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، وأسباب التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية.

الجلسة العامة ٩١
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١